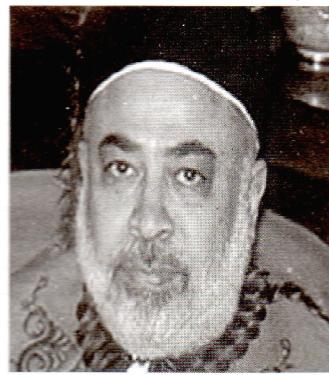


بين الشأن العام والخاص شعرة

د. محمد احمد اش



وسقط الطاغية رأى الشيخ وجوب نسوية الموضوع مع أهل الجندي الضحية رغم أن القضية تعتبر مناسبة ولا سبيل لأجل القتيل على الشيخ في شراء فقد سجلت ضد مجاهول إلا أنه خلال موسم الحج الأخير طلب من الاستاذ سمير بن علي بالذهاب إلى ليبيا وإجراء الصلح وتسوية الموضوع. واستعن الاستاذ سمير بن علي في جهوده المشكور بعده عيسى والشيخ محمد معيوف والقاضي أشرف رمضان بن علي الذين بذلوا وففهم وجهتهم في الخبر وكان للشيخ عبد الكريم الخزعل وأبناء عمومته دور حاسم طيب يليق بهم كانوا ووجهتهم في تسوية الموضوع وإجراء الصلح بعد تعرف بعض الأطراف ومحاولتهم تغيير القضية أو تعسّر مسامي الصلح التي تعرّضت أكثر من مرة وكانت أن تنتهي بسحب تدخل أهل الجهل والغور والإبزار ومن يريد الاستفادة من مصائب الناس وأحزانهم، لكن إرادة الخبر بتوفيق الله انتصرت، فتم الصلح بعد دفع ثمانين ألف دينار وتوقع سند صلح وبذلك قفل الملف. فطيس لم كان مقناعاً بغير مغافل شر وھنئنا للاستاذ سمير بن علي هذه الهمة الناجحة وللشيخ محمد بن غلبون في سعيه للصلح.

وبعد أن سرت الشفاعة الفضة احضرتنا المصحف المكتوب باليد والذي كان لدى الإمام محمد بن علي السنوسى رحمة الله وكان يطالع فيه ثم انتقل إلى ابنه الشيخ محمد المهدى رحمة الله ثم حفيده الملك ادريس رحمة الله . فالصحف أثر تاريخي نفيس، ولو كان الأمر لي ما سمحت لأحد بالإطلاع عليه إلا من وراء زجاج مغلق . وأخشى عليه بعد أن تخللت صفحاته الأولى من مكانها . ثم أحضر لها الجرد الذي كان يلتف به الملك ادريس رحمة الله . وهو مصنوع في الغرب حفيظ الوزن . وذكرنا الشيخ أن الملك رحمة يحسن الناس الليبي ويحرص عليه . وقد أهدى الشيخ محمد الجرد للشيخ عبد الكريم الخزعل تقديرًا لوقفه . ثم المصحف الذي كان يطالع فيه الملك ادريس وهو مطبوع على رواية حفص بن عامر رحمة الله لكن صديقاً للملك من طلبة العلم يدعى خطاب محمد رحمة الله قام بضبطه باللون الأحمر وبإضافة حواشى على هامشه ليتمكن للملك من قراءاته على رواية ورش رحمة الله وهي الرواية التي كان يقتنها الملك . فالصحف بهذا اثر علمي وتأريخي . واختتمت الجلسة الطيبة بالتعليقات المكثفة على سمير بن علي وشكراً لسعيه في الخبر والصلح . كانت جلسة متعدة مفيدة . لم يطبع فيها المخطوب الشخصي فيها بل كانت حافلة ببعض جوابات تاريخ ليبيا وثقافتها وقصصها ومقتناتها وأثارها وراثتها تعليقات الحاضرين .

وبسبب تصادمي مع العنصر القبلي الذي لم يكن في الحسبان حيث أصر أهل القتيل (رحمه الله) على تطبيق الأعراف القبلية المتعلقة بالقتل الخطأ (امصار) . وسند صلح . ودفع دية . وهو ما لم يكن لدى اعتراض عليه سوى أنني لو سرت في ذلك الإتجاه لاتخذه النظام الغاشم دليلاً ضدي وتوجيهاته تهمة رفع السلاح في وجه السلطة الذي سيؤدي إلى اصطدامه وأوضطهاده أهلي وأصدقائي كما هي سياسة ذلك النظام العاشر ذلك راغبين أو مستعدين للقيام بعمل عسكري ضد النظام .

وهكذا الحال حتى غادرت ليبيا لأخر مرة في شهر ديسمبر 1978 للإقامة في بريطانيا واستئناف المعارضة السياسية للنظام الظالم من خلال ناسبي للإخوان الدستوري الليبي . ولكن الموضوع لم يسو بيته وبين أسرة القتيل وقبيلته الدرسة حسب العرف الجاري . فيفي الأمر معلقاً بزور الشيخ خلال تلك السنوات . ويشعر أنه يحمل ديناً معلقاً في رقبته لم يغفر عنه ولو ل يوم واحد من حياته . وقد كرر الشيخ محمد عدة مرات ذلك المعنى وأنه كان يتحين الفرصة لإداء ذلك الحق .

لكن لم تكن تسوية الموضوع مع عائلة القتيل مكنة خلال سنوات الهرجة والمعارضة العلنية للقذافي حيث تم اعلان الاخاء الدستوري العسكري ومباعدة الملك . ولم يتبنته عن الاتصال بأهليه المعمورة بتوصياته الأولى التي كانت مطابقة لم تكن تسوية الموضوع مع عائلة القتيل مكنة خلال سنوات الهرجة والمعارضة العلنية للقذافي حيث تم اعلان الاخاء الدستوري العسكري (جهاز عرض السعيطي) وأودعني السجن العسكري لبضعة أشهر . وبعد أن تأكد النظام تماماً من أنه لا تنظيم سري ورائي تم إخلاه سبلي . وهو ما كان يشغله أكثر تضده بذل ذلك أن برنامج التجنيد الإجباري للبنات لم يحن موعد فرضه على النساء إلى ليبيا منها في قضية قتل وليس عملاً سياسياً . وذلك ضمن سياسة تصفيية المعارضة في الخارج وتشويه المعارضين التي كان يتبناها ويتلقنها وفي ذلك الآثناء استأجر من مؤسسة تابعة لوزارة الحج في المملكة السعودية من أدى الحج نيابة عن المرحوم محمد حسين عبد الباقى وعن والده الحاج حسين . ولكنه وفي وجود نظام العسف جاتم على الوطن لم يستطع الاقتراب من أولياء الدم .

وبعد أن قامت ثورة 17 فبراير 2011م

خلالها التحقت معه وأخلي سبلي لعدم توفر الأدلة الكافية لإقامة الدعوى وقيدت القضية ضد مجهول . ذلك أنني انكرت قيامي بذلك العمل فنيتي كانت الاستمرار في رفع السلاح ضد ذلك النظام الغاشم في كل فرصة وبكل كثافة مكنته . وإن كان حز في نفسى مقتل الجندي الشاب الضحية (الرحوم محمد حسين عبد الباقى) والذي ينتصب إلى بيت عبد الباقى من قبيلة الدرسة . رغم أن المسألة ليست شخصية حيث لا عداوة ولا خصومة بين القتيل والشيخ إلا أن تغفل العقلية القبلية التي هرت أركان الدولة من قبل في حادثة إخراج ضابط بالقوة من المحكمة ومقتل شاهد فيها . جعل التحقيق وسير أحداثها ينحو منحى قليلاً . فقد اتضحت أن عدداً كبيراً من أبناء عمومته القتيل متوفدون في الأجهزة الأمنية للنظام في ذلك الوقت وخاصة في وزارة الداخلية . ولذلك فيما إن أخلت النيابة العامة سبلي حتى أقتلت القبض على خارج نطاق القانون لجنة تحقيق من العاملين لدى اعتراض عليه سوى أنني لو سرت في ذلك الإتجاه لاتخذه النظام الغاشم دليلاً ضدي وتوجيهاته تهمة رفع السلاح في وجه السلطة الذي سيؤدي إلى اصطدامه وأوضطهاده أهلي وأصدقائي كما هي سياسة ذلك النظام الشرطة بدون علم ذلك راغبين أو مستعدين للقيام بعمل عسكري ضد النظام .

وهيئاً حتى أقتلت القبض على خارج نطاق القانون لجنة تحقيق من العاملين في وزارة الداخلية وأودعنتي زنزانا في أيامه . فطالبت النيابة بإسلامي فوراً بذلك فطالبت النيابة بإسلامي فوراً فسلموني إليها مع جملة من الاعتراضات تم عرضي فوراً على الطبيب الشرعي الذي قدم تقريراً بندقية صيد (خرطوش) بطلان جميع الاعتراضات وتم إخلاه سبلي مجدداً بعد أن فسرت لقاضي التحقيق أن ماجاء في أقوالي التي كانت مطابقة للفحص . وبعد ذلك ثبت ذلك على نسخة من الملف كما كان يجزي لي القانون ويمكن طلبه في ذلك الوقت كوني متهم في القضية . وقد ثبت ذلك في ملفات المحكمة . وأخلي سبلي ثانية بطلاً جمجمة العبرات . وتم عتقلي بعدما ملأها بذل ذلك للجنود الذين كانوا مكلفين بحراسة المبنى وكانوا جميعهم شباباً صغاراً في السن ويعملون السلاح فأوصدوا البوابة في وجهي وعدت إلى سيارتي وأنا في حالة غضب شديدة وأخرجت السلاح الوحيد الذي أقتنيه ولو كنت أملك مبايعة وفتها لاستخدمتها وأطلقت النار على مدخل العمارة . ولم أوجه السلاح لشخصه بعينه وركبت سيارتي وعدت إلى بيتي وأنا في تلك الحالة . بعدها بعدة ساعات ألقى على القبض من قبل النيابة العامة وحينها فقط علمت أن إطلاق النار أسرف عن مقتل أحد الجنود وجرح آخرين .

في ذلك الوقت وبتأثير من نظام وعهد الملكة كان القضاء والنيابة مازالت مستقلة ويتمنى بزيارةه ولم يعتريه الفساد الذي طال كافة أجهزة الدولة كما هو الحال فيما بعد . ولذلك كان القبض في أول مرة في إطار القانون والإجراءات الجنائية المعول بها . وبعد عدة أشهر من التوفيق ثم الحبس في سجن الكويفية بأمر من النيابة تم